

النظام القانوني الخاص بالهيكل البشرية في القطاع الصحي الجزائري (بين الواقع القانوني والرهانات).

الدكتورة: بن قارة مصطفى عائشة

أستاذة محاضرة "ب"

كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم .

ملخص البحث:

شهد قطاع الخدمات الصحية والرعاية الطبية بالجزائر بعض التطورات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، تزامنا مع التغيرات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها المجتمع الجزائري بشكل عام، وذلك إيماناً بالدولة أن إستقرار واستمرار الدول يقوم على اعتبار الأفراد الأصحاء كونهم عصب كل سياسة تنموية، ولتحقيق ذلك قامت الجزائر بتسخير كافة الوسائل المادية والبشرية لتقديم الخدمات الصحية للمريض وبأحسن جودة.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الهياكل البشرية القائمة على تقديم الخدمات الصحية في التشريع الجزائري من خلال التنظيمات القانونية المحددة لعمل هذه الفئات والأسلاك.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الصحية، المريض، سلك الأطباء العامين والمتخصصين في الصحة العمومية...

Résumé:

Le secteur des services de santé a vu des soins médicaux en Algérie quelques développements importants au cours des deux dernières années du siècle dernier, a coïncidé avec des changements de développements économiques et sociaux de la société algérienne en général, témoin, et la conviction que la stabilité et la poursuite des États sur la base des motifs de personnes en bonne santé, car ils sont l'épine dorsale de toute politique de développement, et pour y parvenir l'État exploitant tous les moyens matériels et humains pour fournir des services de santé du patient et de la meilleure qualité.

Cette étude vise à libérer la liste des structures humaines des services de santé soumission dans la législation algérienne par des réglementations juridiques spécifiques aux travaux de ces groupes.

Mots clés: services de santé, les patients, les médecins généralistes et spécialistes dans la santé publique...

مقدمة

يعتبر الإنسان رأس مال الأمم لذا تسعى كل دولة حمايته من كل ما يؤثر فيه، وتعد الصحة المطلب الأساسي والغاية المرجوة عند الفرد والمجتمع، ذلك كونها الفاعل الأساسي في أي نشاط يقوم به الإنسان، لدى أصبحت الدولة تحشد الجهود من أجل تقديم الخدمات الصحية⁽¹⁾ وبجودة عالية.

والجزائر على غرار الدول، يحتل قطاع الخدمات الصحية فيها موقعا متميزا عن باقي القطاعات الخدمية الأخرى نظرا للأهمية التي تفرضها طبيعة الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، التي تحظى بعناية كبرى من الحكومة انطلاقا من أهمية تحسين الحالة الصحية للفرد والجماعة، لما له تأثير على التنمية الاجتماعية والإقتصادية والسياسية للدولة⁽¹⁾.

ولتحقيق ذلك سخرت جميع الوسائل الكفيلة بحماية الصحة وترقيتها سواء بتوفير الهياكل المادية كالمؤسسات الصحية العامة منها أو الخاصة، أو الهياكل البشرية القائمة على تقديم الرعاية والخدمة الصحية.

ولم تكتف بذلك فقط بل عملت على حماية المريض، حيث سعت جاهدة إلى توفير ترسانة قانونية تكفل هذه الحماية وذلك من خلال قانون الصحة رقم 85 . 05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بموجب قانون رقم 08 . 13 المؤرخ في فبراير 2008، الذي نصت أحكامه على قواعد ومبادئ حماية صحة وسلامة وأمن المريض من خلال تلقيه للخدمات الصحية من قبل المؤسسات الإستشفائية عامة كانت أو خاصة⁽¹⁾، عن طريق توفير كافة الوسائل المادية اللازمة من تجهيزات طبية وأدوية وتهيئة للأقسام الجراحية والفندقية بالإضافة إلى طاقم بشري متخصص ذو كفاءة علمية ومهنية عالية وفق القواعد والأصول التي جاءت بها مدونة أخلاقية مهنة الطب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92 . 276 المؤرخ في 6- ماي 1992 .

وبالنظر إلى أن العمل الطبي فيه مساس بجسم الإنسان، جعله المشرع مقصور على فئة خاصة حددها على سبيل الحصر حتى لا يكون الجسم البشري محلا للتلاعب¹، لذلك نظم الهياكل البشرية القائمة على تقديم الخدمات الصحية في إطار قانوني معين،

فماهي هذه الفئة؟ وما هو النظام القانوني المنظم لمهنة هذه الفئات؟

للإجابة على عن هذا التساؤل، نتناول في المحور الأول: الممارسين الطبيين العامين والمتخصصين في الصحة العمومية، أما المحور الثاني سنخصصه للأسلاك المساعدة لعمل الأطباء العامين والمتخصصين في الصحة العمومية في تقديم الخدمات الطبية، في حين نخصص آخر محور لدراسة واقع رهانات عمل مقدمي خدمات الرعاية الصحية .

المحور الأول: الممارسين الطبيين العاميين والمتخصصين في الصحة العمومية

نظم المشرع الجزائري عمل فئة الممارسين الطبيين العاميين والمتخصصين في الصحة العمومية لأول مرة سنة 1982 من خلال المرسوم التنفيذي رقم (82 . 491) المتضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء والصيدالة وجراحي الأسنان، الذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم (91 . 106) المؤرخ في 27 أبريل سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للممارسين الطبيين العاميين والمتخصصين في الصحة العمومية، وقد ألغيت أحكام هذا المرسوم وتم تعديله وحل محله المرسومين التنفيذي الأول رقم (09 . 393) مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين العاميين في الصحة العمومية، والثاني رقم (09 . 394) مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية.

حيث قام المشرع بفصل الفئتين بعدما كانا مندمجين بأحكام واحدة في المرسوم التنفيذي رقم 91 . 106. وعليه سنقوم بدراسة كل سلك على حدة بدءا بالممارسين الطبيين العاميين في الصحة العمومية، ثم سلك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية، مع التركيز على المهام الواجب القيام بها لتبيان طبيعة الخدمات الصحية المقدمة للمريض، وكذا طرق التوظيف والترقية وذلك لبيان مدى توافر مظاهر الحوكمة في انتقاء الهياكل البشرية في القطاع الصحي وذلك على النحو الآتي:

أولا. الممارسين الطبيين العاميين في الصحة العمومية:

ينظم هذا السلك طبقا لنص المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم (09 . 393) السابق الذكر، في ثلاث

أسلاك وهي:

- . سلك الأطباء العاميين في الصحة العمومية.
- . سلك الصيدالة العاميين في الصحة العمومية.
- . سلك جراحي الأسنان العاميين في الصحة العمومية.

وتجدر الإشارة أنه كل سلك من الأسلاك الثلاث تتضمن بدوره عدة رتب وذلك على النحو الآتي:

سلك الأطباء العاميين في الصحة العمومية، يقسم إلى:

. رتبة طبيب عام في الصحة العمومية

. رتبة طبيب عام رئيسي في الصحة العمومية

. رتبة طبيب عام رئيس في الصحة العمومية

الصيدالة العامين في الصحة العمومية: وتتضمن

رتبة صيدلي عام في الصحة العمومية

. رتبة صيدلي عام رئيسي في الصحة العمومية

. رتبة صيدلي عام رئيس في الصحة العمومية

سلك جراحي الأسنان العامين في الصحة العمومية: يتضمن هذا السلك ثلاث رتب:

. رتبة جراح أسنان عام في الصحة العمومية

. رتبة جراح أسنان عام رئيسي في الصحة العمومية

رتبة جراح أسنان عام رئيس في الصحة العمومية

1. تحديد المهام:

يقوم الأطباء العامون في الصحة العمومية بضمان تقديم العديد من الخدمات الصحية، كالتشخيص والعلاج، الحماية الصحية في الوسط المدرسي والجامعي، العمالي والمؤسسات العقابية، الوقاية العامة من مختلف الأمراض / أيضا المساهمة في إعداد مشاريع المصلحة/ متابعة وتقييم تنفيذ البرامج الوطنية للصحة العمومية⁽¹⁾.

أما بالنسبة لسلك الصيدالة العامون في الصحة العمومية فيسعون إلى ضمان: الأبحاث والتحليلات البيولوجية، التحضيرات الصيدلانية/ أيضا يعملون على ضمان الخبرات البيولوجية والتسممية والدوائية/ بالإضافة إلى إعداد وتقييم خطط العمل السنوية لأنظمة لبيقضة بخصوص الأدوية والعتاد الطبي⁽¹⁾.

في حين يتولى جراحو الأسنان بما يأتي: التشخيص والعلاج، الوقاية، الرمامة، التربية الصحية للفم والأسنان، تطوير البرامج الوطنية لجراحة الأسنان، الخبرات المتعلقة بالفم والأسنان⁽¹⁾.

2. طرق التوظيف والترقية :

طرق التوظيف:

طبقا لنص المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم(09. 394) السابق الذكر-يوظف الأطباء العامون في الصحة العمومية:عن طريق المسابقة على أساس الشهادة في حدود المناصب المطلوب شغلها، من بين المترشحين الحائزين شهادة دكتور في الطب أو شهادة معترف بمعادلتها.

أما بالنسبة للصيدالة العامون في الصحة العمومية يوظفون عن طريق: المسابقة على أساس الشهادة في حدود المناصب المطلوب شغلها، من بين المترشحين الحائزين شهادة صيدلي أو شهادة معترف بمعادلتها⁽¹⁾.

يوظف جراحوا الأسنان في الصحة العمومية عن طريق: المسابقة على أساس الشهادة في حدود المناصب المطلوب شغلها، من بين المترشحين الحائزين شهادة جراح أسنان أو شهادة معترف بمعادلتها وذلك طبق للمادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم (393.09) السابق الذكر.

➤ طرق الترقية:

أ. بالنسبة للأطباء العاميين: يرقى بصفة طبيب عام رئيسي في الصحة العمومية:

1- على أساس الشهادة: الأطباء العامون الذين يثبتون (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة، والحائزين على شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية.

2- عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات في حدود 60 % من المناصب المطلوب شغلها، الأطباء العامون الذين يثبتون سبعة (7) سنوات من الخدمة الوطنية الفعلية بهذه الصفة. وذلك حسب المادة 25 / 1 من المرسوم التنفيذي رقم (394 . 09) المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين العموميين في الصحة العمومية

- يرقى بصفة طبيب عام رئيس في الصحة العمومية:

- عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات في حدود المناصب المطلوب شغلها، الأطباء العامون الرئيسيون في الصحة العمومية الذين يثبتون (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، طبقاً للمادة 27 من القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين العموميين في الصحة العمومية رقم (393.09).

ب. بالنسبة للصيدالة : يرقى بصفة صيدلي عام رئيسي في الصحة العمومية:

1. على أساس الشهادة: الصيدالة العامون في الصحة العمومية الذين يثبتون (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة، والحائزين على شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية.

2. عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات في حدود 60 % من المناصب المطلوب شغلها، الصيدالة العامون في الصحة العمومية الذين يثبتون سبعة (7) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

- يرقى بصفة صيدلي عام رئيس في الصحة العمومية حسب نص المادة 45 من المرسوم التنفيذي رقم (393.09) السالف الذكر:

- عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات في حدود المناصب المطلوب شغلها، الصيدالة العامون الرئيسيون في الصحة العمومية الذين يثبتون (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ج. بالنسبة لجراحي الأسنان: - يرقى بصفة جراح أسنان عام رئيسي في الصحة العمومية:

1. على أساس الشهادة: جراحوالأسنان العامون في الصحة العمومية الذين يثبتون (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة، والحائزين على شهادة الدراسات المتخصصة في العلوم الطبية.

2. عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات في حدود 60 % من المناصب المطلوب شغلها، جراحوالأسنان العامون في الصحة العمومية الذين يثبتون سبعة (7) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

-يرقى بصفة جراحوالأسنان عام رئيس في الصحة العمومية حسب نص المادة 45 من المرسوم التنفيذي رقم (393.09) السالف الذكر:

-عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات في حدود المناصب المطلوب شغلها، جراحوالأسنان العامون الرئيسيون في الصحة العمومية الذين يثبتون (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ثانيا. سلك الممارسن الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية:

تناول المشرع الجزائري أحكام هذه الفئة في المرسوم التنفيذي رقم(394. 09) السالف الذكر، وحدد في المادة 19 الرتب التي يضمها هذا السلك، وهي ثلاث رتب:

. رتبة ممارس أخصائي مساعد

. رتبة ممارس أخصائي رئيسي

. رتبة ممارس أخصائي رئيس

وقد أضاف أيضا درجة "ممارس متخصص رئيس مميز" وذلك في المادة 23 من المرسوم السابق الذكر، حيث تعد من أعلى المراتب في سلك الممارسن المتخصصين، ذلك أنه يرقى على هذه الدرجة الممارسون المتخصصون الرؤساء الذين يثبتون عشر (10) سنوات على الأقل بهذه الصفة والذين قاموا بتأليف منشورات ذات طابع علمي وبيداغوجي، بعد أخذ رأي اللجنة الإستشارية الوطنية.

1. تحديد المهام: نصت المادة 19 من المرسوم التنفيذي السابق الذكر على المهام الواجب تقديمها من قبل الممارسين المتخصصين في الصحة العمومية، حيث يكلف بالمهام التالية:

. التشخيص والعلاج والمراقبة والبحث في مجال العلاج والوقاية وإعادة التأهيل والكشف الوظيفي والبحث المخبري.

. المساهمة في تكوين مستخدمي الصحة.

2. طرف التوظيف والترقية :

طرق التوظيف:

تنص المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم (09. 394) السابق الذكر زيادة على شروط الممارسة المنصوص عليها في المادتين 197 و 198 من القانون 85-05 المذكور أعلاه، يوظف الممارسون المتخصصون المساعدون، على أساس الشهادة من بين:

- المترشحين الحائزين شهادة الدراسات الطبية المتخصصة أو شهادة معترفا بمعادلتها .

- الأساتذة المساعدين الإستشفائيين الجامعيين.

يعين ويرسم المعينين بالأمر الذين تم توظيفهم للمرسوم التنفيذي 394/09 مباشرة بعد تنصيبهم من قبل السلطة التي لها صلاحية التعيين وذلك حسب المادة 11 من نفس المرسوم 4.

وعليه بالرجوع للمادة 197 من قانون المتعلق بالصحة وترقيتها أنه من الشروط الواجب توافرها لإباحة عمل الطبيب هو الترخيص القانوني، إذ هو عبارة عن ترخيص إداري يمنحه وزير الصحة أو بتفويض منه إلى مدير الصحة الولائية .

والهدف من وراء هذا الترخيص الحفاظ على صحة المواطنين من الدخلاء على مهنة الطب إذ ليس لهم من مقومات الإعداد الفني والعملي ما يؤهلهم لمباشرة تلك المهنة .

وهذا ما نصت عليه المادة 197 من القانون رقم 85/ 05 المتضمن قانون حماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بقولها " تتوقف ممارسة مهنة الطبيب والصيدلي وجراح الأسنان على رخصة يسلمها الوزير المكلف بالصحة بناء على الشروط التالية :

- أن يكون طالب هذه الرخصة حائزا، حسب الحالة على أحد بالشهادات الجزائرية:

دكتور في الطب أو جراح أسنان أو صيدلي، أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها.

- أن لا يكون مصابا بعاهة أو بعللة مرضية منافية لممارسة المهنة.

- أن لا يكون قد تعرض لعقوبة مخلة بالشرف.

- أن يكون جزائريا الجنسية ويمكن استثناء هذا الشرط على أساس المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر و بناء على مقرر يتخذه الوزير المكلف بالصحة".

كما أضافت المادة 198 من نفس القانون أنه: "لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة طبيبا اختصاصيا أو جراح أسنان اختصاصيا أو صيدلي اختصاصيا إذا لم يكن حائزا على شهادة في الاختصاص زيادة على الشروط المنصوص عليها في المادة 197 أعلاه".

وعلاوة على ذلك أضافت المادة 199 من نفس القانون على وجوب أداء اليمين حيث جاء فيها: "يؤدي الطبيب أو جراح أسنان أو الصيدلي، المرخص له بممارسة مهنته اليمين أمام زملائه، حسب الكيفيات التي تحددها عن طريق التنظيم".

ولقد تم تعديل هذه المادة بموجب المادة الثالثة من قانون 90/17/2 بإضافتها لشروط أخرى يتمثل في التسجيل لدى المجلس الجهوي لأخلاقيات الطب بقولها:

"يجب على كل طبيب أو جراح أسنان أو صيدلي مستوفي للشروط المحددة في المادتين 197 و 198 أعلاه، ومن أجل الترخيص له بممارسة مهنته، أن يسجل لدى المجلس الجهوي للأداب الطبية، وأن يؤدي أمام زملائه أعضاء هذا المجلس اليمين حسب الكيفيات المحددة بموجب التنظيم".

كما أكدت المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 276/92 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب 3 على أنه: "يجب على الطبيب أو جراح أسنان... أن يؤكد عند تسجيله"...، بالإضافة ما أكدت عليه المادتان 206، 204 من نفس المرسوم التنفيذي المتعلق بمدونة أخلاقيات الطب على منع الأطباء غير المسجلين في سجلات الفروع النظامية من الممارسة باعتبارهم لا يتوفرون على الشروط القانونية.

➤ طرق الترقية:

نصت المادة 21 من المرسوم التنفيذي 09-394 على أنه يرقى بصفة ممارس أخصائي رئيسي، عن طريق المسابقة على أساس الاختبارات من بين الممارسين المتخصصين المساعدين الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

وتحدد طبيعة الاختبارات وكذا كيفيات تنظيم وإجراء المسابقة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالصحة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

كما أنه يرقى بصفة ممارس أخصائي رئيسي، الممارسين المتخصصين الرئيسيين الذين يثبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وذلك على أساس التسجيل في قائمة التأهيل وهذا ما أكدته المادة 22 من نفس المرسوم السالف الذكر.

تحدد شبكة التقييم بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالصحة والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المحور الثاني: الأسلاك المساعدة لعمل الأطباء العاميين والمتخصصين في تقديم الخدمات الصحية

تعتبر مهمة تقديم الرعاية والخدمة الصحية للمريض سواء من حيث العلاج أو التشخيص أو حتى العمليات الجراحية من الأمور الحساسة لمساسها بجسم الإنسان وتعدد مجالات هذه الأعمال الطبية مما قد يجعل الطبيب وحده عاجزاً على تقديم هذه الخدمات، لذلك وجدت أسلاك أخرى لمساعدة الأطباء في تحقيق ذلك، وتمثل هذه الأسلاك فيما يلي:

أولاً. سلك الشبه الطبي: تناول المرسوم التنفيذي رقم 11 . 121 المؤرخ في 20 مارس 2011 المتضمن القانون الأساسي للموظفين المنتميين لأسلاك شبه الطبيين في الصحة العمومية الأحكام الخاصة بهذا السلك، وحدد خمس (5) شعب تنتمي لسلك الشبه الطبي، وهي كالتالي:

. شعبة العلاج ، وتضم (4) أسلاك وهي:

. شعبة إعادة التأهيل وإعادة التكييف.

. الشعبة الطبية التقنية

. الشعبة الطبية الإجتماعية

. شعبة التعليم والتفتيش البيداغوجي شبه الطبي.

تحديد المهام: يعد سلك الشبه الطبي من الأسلاك الحيوية التي لا غنى عنها في مجال الرعاية الطبية والخدمات، حيث يجد الطبيب نفسه أمام زحمة من الأعمال قد لا يقدر لوحده عن تمامها لذلك يعد هذا السلك اليد اليمنى للطبيب ويتضح ذلك من المهام التالية لهذا السلك:

. يكلف بضمان النظافة الشخصية للمرضى ومنها الطفل والأم، وتقديم العلاجات التمريض الأساسية، جمع المعطيات المتعلقة بالحالة الصحية للمريض/ كما يعمل مشغلو الأجهزة التقنية لاسيما المشعة منها على تجهيز المرضى واستقبالهم، تحضير العلاجات باستخدام الأشعة الأيونية، استقبال الطلبة ومتابعتهم/ كما يكلف المساعدون الإجتماعيون للصحة العمومية على مان الملفات الإدارية قصد الحصول أو الوصول إعادة الحقوق للأشخاص المرضى في وضع صعب. بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى⁽¹⁾.

ثانيا . سلك الأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش في الصحة العمومية:

عاجل المشرع الجزائري عمل هذه الفئة لأول مرة في المرسوم التنفيذي رقم (91 . 109) المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش، وبعد ذلك الغيت أحكام هذا المرسوم وتم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم (11 . 235) المؤرخ في 3 جويلية 2011، المتضمن القانون الأساسي للموظفين المنتمين لأسلاك الأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش في الصحة العمومية. وتتضمن هذه الفئة نوعين من الأسلاك:

. سلك الأعوان الطبيين في التخضير والإنعاش في الصحة العمومية.

. سلك الأعوان الطبيين في التخضير والإنعاش في الصحة العمومية الأساتذة. ونتيجة للطابع التدريجي لهذه الأسلاك هناك أحكام خاصة لكل سلك.

بالنسبة لسلك الأعوان الطبيين في التخضير والإنعاش في الصحة العمومية: يضم هذا السلك طبقا لنص المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم (11 . 235) السالف الذكر، أربع (4) رتب هي:

. رتبة عون طبي في التخدير والإنعاش .

. رتبة عون طبي في التخدير والإنعاش رئيسي .

. رتبة عون طبي في التخدير والإنعاش في الصحة العمومية.

. رتبة عون طبي في التخدير والإنعاش ممتاز في الصحة العمومية.

تحديد مهام هذا الرتب: يكلف الأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش طبقا لنص المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم (11 . 135) السابق الذكر، بممارسة الأعمال التالية:

. استقبال المريض ودعمه نفسيا.

. إعداد مشروع التخدير وتخطيط النشاطات المرتبطة به

. مراقبة عتاد التخدير وتحضيره حسب حالة المريض

. مسك بروتوكول تخدير وإنعاش المريض وتعيينه

. القيام في العلاج الاستعجالي بإنعاش المرضى الذين يعانون من صعوبة في الوظائف الحيوية.

ويكلف الأعوان الطبيين في التخضير والإنعاش الرئيسيون في الصحة العمومية و الرتبة الثالثة بنفس المهام، فبالإضافة إلى المهام المذكورة أعلاه بالمشاركة في تكوين الأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش للصحة العمومية(المادة 20 من نفس المرسوم).

كما يكلف الأعوان الطبييون في التخدير والإنعاش الممتازون في الصحة العمومية وزيادة على المهام المسندة للأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش في الصحة العمومية ب:

. إعداد بالإتصال مع الفريق الطبي مشروع المصلحة وإنجازه.

. برمجة نشاطات التخدير والإنعاش.

. استقبال المستخدمين والطلبة والمتربصين المعنيين في المصلحة.

أما سلك الأعوان الطبيين في التخضير والإنعاش في الصحة العمومية الأساتذة: يضم رتبة وحيدة وهي:

. رتبة عون طبي في التخدير والإنعاش للصحة العمومية أستاذ.

ومن مهامه:

. ضمان التعليم النظري والتطبيقي لأعوان الطبيين في التخدير والإنعاش في طور التكوين الأولي.

. تنفيذ البرامج البيداغوجية وتنفيذها.

. الإشراف على مذكرات نهاية الدراسة للطلبة وتقييم نهاية التبرصات.

ونتيجة للطابع التعليمي لعملهم فإنه يمارسون نشاطاتهم في معاهد التكوين شبه الطبي وكذا في المعاهد الوطنية للتكوين العالي شبه الطبي.

هذا بالإضافة إلى المناصب العليا التي جاء بها المرسوم المنظم لمعمل هذه الفئة وحدد المشرع في الباب الثالث من المواد 32 إلى

(36)

ثالثا. سلك النفسانيين للصحة العمومية:

تناول المشرع الجزائري تنظيم هذا السلك لأول مرة في المرسوم التنفيذي رقم(09 . 240) المؤرخ في 22 جويلية 2009

المتضمن القانون الأساسي للموظفين المنتميين لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية، وتشتمل مدونة الأسلاك الخاصة بالنفسانيين للصحة العمومية صنفين من الأسلاك:

. سلك النفسانيين العياديين للصحة العمومية

. سلك النفسانيين في تصحيح التعبير اللغوي في الصحة العمومية.

بالنسبة سلك النفسانيين العياديين للصحة العمومية: يضم هذا السلك طبقا لنص المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم (09 . 240) ثلاث رتب هي:

. رتبة نفساني عيادي للصحة العمومية.

. رتبة نفساني عيادي رئيسي للصحة العمومية.

. رتبة نفساني عيادي ممتاز للصحة العمومية.

تحديد مهام هذه الرتب: حددت المواد (18 . 19 . 20) من الرسوم التنفيذية رقم (09 . 240) مهام سلك النفسانيين العياديين للصحة العمومية، حيث يكلف النفسانيون العياديون للصحة العمومية مايلي:

. المساهمة في تحديد وتبيان وتحقيق النشاطات الوقائية والعلاجية التي تضمنها المؤسسات العلاجية.

. المشاركة في أعمال التكوين وتأطير الطلبة ومهني الصحة في مجال اختصاصهم.

هذا بالاضافة إلى هذه المهام يكلف النفسانيون العياديون الرئيسيون للصحة العمومية بإبجاز تقنيات نفسانية علاجية متخصصة، القيام بالخبرة النفسية، تحليل العلاقات والتفاعلات بين الفرق، والمشاركة في التقييم والبحث في مجال اختصاصهم.

زيادة على المهام المذكورة أعلاه والمسندة للنفسانيين العياديين الرئيسيين للصحة العمومية يكلف النفسانيون العياديون الممتازون للصحة العمومية بما يلي:

. إدارة أشغال البحث والقيام بالتحقيقات في مجال اختصاصهم.

. تحديد الاحتياجات النفسية الجديدة للمرضى.

. دراسة واقتراح كل إجراء من شأنه تحسين الصحة النفسية للمرضى.

أما سلك النفسانيين في تصحيح التعبير اللغوي في الصحة العمومية. فيضم أيضا ثلاث رتب وذلك وفق

ما نصت عليه المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم (09 . 240) وهي:

. رتبة نفساني في تصحيح التعبير اللغوي للصحة العمومية.

. رتبة نفساني في تصحيح التعبير اللغوي رئيسي للصحة العمومية.

. رتبة نفساني في تصحيح التعبير اللغوي ممتاز للصحة العمومية.

تحديد مهام هذه الفئات: من أهم الأعمال التي يسعى تحقيقها النفسانيون في تصحيح التعبير اللغوي للصحة

العمومية في إطار أداء الخدمة الصحية ما يلي⁽¹⁾:

. ضمان إعادة تأهيل الصوت والتعبير.

. ضمان إعادة التأهيل المرتبط بأمراض الأذن والأنف والحنجرة والأمراض العصبية.

كما يكلف النفسانيون في تصحيح التعبير اللغوي الرئيسيون للصحة العمومية وزيادة على المهام المذكورة

أعلاه بضمن التأطير التقني لنشاطات النفسانيين في تصحيح التعبير اللغوي الذين يتم تعيينهم في مجموعة من

هياكل الصحة.

كما يضمن النفسانيون في تصحيح التعبير اللغوي الممتازون وطبقا للمادة 31 من الرسوم السالف الذكر على:

. إدارة أشغال البحث والقيام بالتحقيقات في مجال اختصاصهم.

. تحديد الإحتياجات الجديدة في مجال علم النفس في تصحيح التعبير اللغوي.

المحور الثالث: واقع رهانات عمل مستخدمي الصحة:

إن الوضعية التي آل إليها النظام الصحي في الجزائر تكشف عن مجموعة من التناقضات والإختلالات التي تعرقل الوصول إلى تحقيق الغاية الأساسية للنظام الصحي والمتمثلة في حماية صحة المواطن وترقيتها ورضائه عن الخدمات الطبية المقدمة إليه في سبيل تحقيق شفاؤه من جهة، ورضا مستخدمي الصحة من أطباء ومساعدتهم عن العمل المقدم في إطار الرعاية الصحية للمرضى من جهة أخرى.

فهيكل المنظومة الصحية في الجزائر تعرف نوعا من اللاتوازن والاستقرار، من ناحية عدم تلاؤم القوانين الأساسية للمؤسسات الاستشفائية، هيكل تنظيمية غير ملائمة وغير موحدة، ومستخدمي الصحة مثبطون وغير مبالون بسبب قوانين أساسية غير ملائمة. وظروف عمل ونظام كفاءات متدهور⁽¹⁾، تكاليف وتنفقات صحية في تزايد مستمر، ومجتمع يطالب بجودة نوعية الخدمات الصحية، كل هذه المشاكل والمعطيات التي تتخبط فيها المنظومة الصحية أدت بفئة مستخدمي الصحة مع مطلع السنة الجديدة من أطباء مقيمون (الذين يواصلون الدراسة في الاختصاص) الوقوف في وقفات إحتجاجية والتظاهر بعد إضراب عن العمل دام شهرين وفيما بعد اخروج في مسيرة سلمية في وسط العاصمة الجزائرية إلا أن الشرطة منعتهم بالقوة، ما أسفر عن إصابة 20 طبيبا بجروح حسب التنسيقية الاطباء المقيمين الجزائريين.

هذا ومن أبرز مطالب الأطباء المقيمين " إلغاء الخدمة المدنية " التي تفرضها الحكومة على كل الأطباء المتخصصين بعد تخرجهم من أجل العمل في المناطق البعيدة ، حيث لا يوجد أطباء مختصون، من سنتين إلى أربع سنوات، قبل أن يتمكنوا من العمل لحسابهم الخاص أو في المستشفيات والعيادات الحكومية أو الخاصة.

وبحسب التنسيقية فإن "مظام الخدمة المدنية" أثبت فشله بسبب عدم توافر وسائل العمل في المناطق النائية.

وبعد الخدمة المدنية تفرض على الأطباء الذكور الخدمة العسكرية ومدتها عام واحد، ويطلب الاطباء الغاءها.

وفي خضم هذه المشاكل والتشاحنات تدخلت وزارة الصحة متمثلة في وزير الصحة الحالي " مختار حسبلاوي" الى دعوة الاطباء المضربين الى الحوار لايجاد حلولاً مناسبة لمطالبهم، لكنه اعتبر أن الخدمة المدنية أكثر من ضرورية. فهي تضمن التغطية الصحية في مختلف التخصصات.

ايضا وعدت وزارة الصحة بتحسين ظروف عملهم من خلال اتخاذ اجراءات تخفيفية ، وذلك في إطار القوانين المعمول بها.

كما قامت الوزارة ايضا تنصيب لجنة قطاعية مشتركة للتكفل بمطالب الاطباء المضربين.

وعليه إن المتتبع للظروف الراهنة لقطاع الخدمات الصحية بالجزائر يواجه مشاكل وقضايا رئيسية وصعبة تعود لسوء الظروف التي يمارس فيها الاطباء عملهم، مما سيؤدي إلى حتمية إصلاح المنظومة الصحية فالنظام الصحي يعد الحلقة الرئيسية في عملية التنمية الشاملة. وان معالجة هذا الوضع الراهن لا تتم الا من خلال اخراج قانون الصحة الجديد الى النور.

الخاتمة:

نستنتج في الأخير أن الخدمات الصحية التي تقدمها مختلف الأسلاك الطبية العامة والمتخصصة وأيضاً المساعدة لها (سلك الشبه الطبي . أعوان الأطباء التخدير والانعاش . و النفسانيون في الصحة العمومية) قد تساعد المريض على التخفيف من العلة التي يعاني منها و شفاؤه، فضلا عن الوقاية من الوقوع في الأمراض، وبالتالي الحصول على مجتمع صحي يسعى إلى تحقيق تنمية شاملة في مختلف القطاعات.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بما يلي:

- . المزيد من اهتمام المستخدمين بالمريض بشكل أفضل وتوفير العدد الكافي بكل المصالح داخل المستشفى.
- . ضرورة فتح باب الحوار بين مستخدمي القطاع ووزارة الصحة للوصول الى حلول مرضية لجميع الاطراف.
- . تفعيل عمل اللجنة القطاعية المشتركة المخصصة للتكفل بمطالب الاطباء المضربين.

قائمة المصادر والمراجع

1. القوانين:

. قانون الصحة رقم 85 . 05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها المعدل والمتمم بموجب قانون رقم 08 . 13 المؤرخ في فبراير 2008.

. مدونة أخلاقية مهنة الطب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92 . 276 المؤرخ في -6 ماي 1992 ، ج.ر.ج العدد 52 لسنة 1992.

. المرسوم التنفيذي رقم (91 . 106) المؤرخ في 27 أبريل سنة 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص للممارسين الطبيين العامين والمتخصصين في الصحة العمومية، ج.ر.ج عدد 22 لسنة 1991.

. المرسوم التنفيذي رقم (91 . 109) المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الطبيين في التخليد والإنعاش.

. المرسوم التنفيذي رقم (09 . 394) مؤرخ في 24 نوفمبر سنة 2009، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين العموميين في الصحة العمومية، ج.ر.ج عدد 70 لسنة 2009.

. المرسوم التنفيذي رقم (09 . 394) مؤرخ في 24 نوفمبر سنة 2009، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية، ج.ر.ج عدد 70 لسنة 2009.

. المرسوم التنفيذي رقم (09 . 240) المؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن القانون الأساسي للموظفين المنتمين لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية، ج.ر.ج عدد 43 لسنة 2009.

. المرسوم التنفيذي رقم (11 . 235) المؤرخ في في 3 جويلية 2011، المتضمن القانون الأساسي للموظفين المنتمين لأسلاك الأعوان الطبيين في التخليد والإنعاش في الصحة العمومية، ج.ر.ج عدد 38 لسنة 2011.

. المرسوم التنفيذي رقم 11 . 121 المؤرخ في 20 مارس 2011 المتضمن القانون الأساسي للموظفين المنتمين لأسلاك شبه الطبيين في الصحة العمومية.

2 . الكتب:

. محمد رايس، المسؤولية المدنية للأطباء في ضوء التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2007.

3 . الرسائل العلمية:

. دريدي أحلام، دور استخدام نماذج صفوف الانتظار في تحسين جودة الخدمات الصحية، رسالة ماجستير في علوم التسيير ،
تخصص الأساليب الكمية في التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.
2014.

. عتيق عائشة، جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم
الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، أبوبكر بلقايد، تلمسان، 2011. 2012.

. عيساني رفيقة، مسؤولية الأطباء في المرافق الاستشفائية العمومية، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد،
تلمسان، 2015. 2016.

4. المجالات العلمية:

. سعيدان رشيد، بوهمة علي، واقع الخدمات الصحية من خلال الاصلاحات، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الال سبتمبر
2014.